دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة
المصدر:	مجلة المفكر
الناشر:	جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	بخوش، مصطفى عبدالمجيد
المجلد/العدد:	ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	فبراير
الصفحات:	85 - 95
رقم MD:	99806
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الرأي العام، الدبلوماسية، العلوم السياسية، العلاقات الدولية، النظم السياسية، المنظمات الدولية، الدبلوماسيون، وسائل الإتصال، وسائل الإعلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/99806

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة

الدكتور مصطفى بخوش
أستاذ محاضر في العلاقات الدولية
رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مدخل:

الملاحظ اليوم أن التصور التقليدي الذي يتألف فيه النظام الدولي من مجموعة من الدول ذات السيادة لم يعد ليصمد أمام اقتحام المجتمعات للعبة العالمية، فتغير الانتماءات وتجزئة السياسات الخارجية إنما يعمل على تفكيك الأطر القومية وتقسيمها بفعل عمليات تفتت وانحلال لا نهاية لها، امتدت لتشمل كل المجالات والقطاعات كالهجرة و الدين و شبكات المافيا و الجريمة المنظمة و راس المال و الاستثمارات الخاصة.

لذالك نحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الذي يبدو للوهلة الأولى بسيطا وسهلا، غير انه في الحقيقة يحمل أبعادا جديدة ويطرح إشكالات معقدة تتجاوز المفهوم التقليدي للدبلوماسية. والتساؤل هو: كيف تعالج قضايا العالم اليوم ؟

إن الملاحظ اليوم بالتأكيد يسجل أن تحول الدبلوماسية نحو المجالين الاقتصادي و التجاري ابرز فواعل جدد كالبنوك المركزية ووزارات المالية و التجارة التي كانت في السابق تعمل في ظل وزارات الخارجية، ينضاف إليهم الفاعلين الخواص و الشركات المتعددة الجنسية وكذا المتدخلون في الأسواق المالية وعلب التفكير التي اخذ دورها يتصاعد شيئا فشيئا على حساب الهيئات الحكومية التي كانت تسهر على العملية الدبلوماسية.

سنعالج كل هذه الأفكار ضمن ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- التحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية
2- كثافة وتسارع التدفقات الفوق قومية والتحت قومية
3- التحول في وظائف الدبلوماسية في ظل الوضع الدولي الراهن.

أولا: التحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية:

بداية نشير إلى أن المقصود بالفاعل (Acteur) في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دور ا على المسرح الدولي. وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل. وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون.

إن تحليل دور الفواعل و ليس تحديد و ضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد موقعهم و مدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير و مساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبط إطلاقا بوضعه القانوني، والملاحظ هنا أن قواعد القانون الدولي تضفي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة

والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية. وهو الأمر ذاته الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل وحدوي مركزي في العلاقات الدولية يسعى لتحقيق المصلحة القومية، انطلاقا من ما سبق و إذا كانت السياسة الخارجية هي "فن قيادة علاقة دولة ما بغيرها من الدولة فان الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي يومي عن طريق المفاوضات أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض أو بين الدبلوماسيين و وزراء الخارجية [1]، الأمر الذي يكشف عن أولية وأولوية الدولة كفاعل يحتكر الدبلوماسية لمتابعة تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

هذا هو التقليد السائد ومع ذلك فان هذا لا يخفي التحولات الظاهرة في الممارسة الدبلوماسية التي تكشف بوضوح أن هناك قوى عديدة على الأقل في النظم الديمقراطية تتقاسم الصلاحيات في إطار الجهاز التنفيذي و أن هذه القوى السياسية ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية و اجتماعية تدفعها للانغماس بشكل متزايد في عملية صياغة السياسية الخارجية وفقا لتوجهاتها و أهدافها و مصالحها. فمثلا يحدث أحيانا أن يتجه أرباب العمل إلى تنظيم هياكل مؤسسية و دواليب للعمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات و الحكومات الأجنبية، و التعاون الوثيق مع السلطة السياسية مما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة. و هذا هو حال كل تنظيم الكيندانرن Keindanren الياباني الواسع النفوذ الذي استطاع تشكيل حوالي **10** من لجان التعاون الثنائية أو الإقليمية، وهي لجان يحق لها تعيين ممثليها لدى الجهات المعنية الاستشارية المختصة بتقديم النصح للحكومة و التي يعود لها الفضل في المشاركة في صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية. ولا يتردد الباحثون اليابانيون في التأكيد على أن هذه الدبلوماسية الخاصة التي تمارسها نقابة ارباب العمل هي بمثابة وزارة ثانية للشؤون الخارجية.[2]

إن النقاش الدائر اليوم حول تعدد و تنوع الفواعل في العلاقات الدولية دفع "**هولستي** Holsty" إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية: الأول يشمل السياسة العليا و هي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم و الحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم و الحرب يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة.غير أن **هالد** Held [3] في مقاربته الكوسموبوليتانية يرى أن تقسيم Holsty مقبول لكنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد لبعض المنظمات و الهيئات كالأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، الإتحاد الأوربي، الإتحاد الإفريقي في التعاطي مع نزاعات ذات الطبيعة الأمنية).

وهو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدول العضوة فيما يخص التنمية، حقوق الإنسان، الإصلاحات السياسية، الديمقراطية، الأقليات و غيرها من القضايا، لذلك يعتقد Held أن التحول على مستوى الفواعل يؤثر على مستوى القوة و القواعد والسيادة.

أما" **كوهين وناي** "Keohane et Nye " [4] فيعتقدان أنه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية فقط على العلاقات الدولاتية Interétatique و لكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات (مثل المنظمات غير الحكومية(ONG). الحركات السياسية، الجماعات العلمية و غيرها، و يؤكدان أن هذه العلاقات سينتج عنها خمسة آثار مهمة هي:

1-تغير سلوك الأفراد.

2-تكون مدخلا للتعددية الدولية " Pluralisme international"

3-تصبح الدول يوما بعد يوم و شيئا فشيئا خاضعة لتأثير مختلف هذه المجموعات.

4-معظم الحكومات ترى أن إمكانيات تأثيرها تتناقص و تتراجع لصالح هذه المجموعات.

5 -الدول لم تصبح هي الفاعل الوحيد في حقل السياسة الخارجية مع التأهيل المتزايد للمنظمات الدولية.

إذن توجد ظواهر لا تخضع لسيطرة الدولة و تؤثر فيها، فالدولة لم تعد المرجع المطلق لنظرية السياسة الدولية وبالمقابل برز مرجعان أساسيان جديدان هما الفرد و الإنسانية.

انطلاقا من هذه اللحظة بدأ الحديث عن تنظيم جديد للعالم (عالم ما بعد وستفالي) يتميز بغياب الاستقرار ليس لأن الدول تتراجع فقط و لكن أيضا لأن الفواعل من غير الدولة يلعبون أدوارا جعلت الوضعية غير متحكم فيها.

وعموما نشير هنا أن دراسة تطور الظواهر فوق قومية و تحت قومية في العلاقات الدولية، برزت مع إسهامات **جون بورتون** "J.Burton " في كتابه "World Society " الذي أشار فيه إلى بدايات ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول. هذا المجتمع حسبه شبيه بشبكة العنكبوت "Toile d'areigneé"، كل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة. هذه العلاقات جوهرها إشباع الحاجات خصوصا الأمن والرخاء، و يعتقد **بورتون** أن الشكل السياسي الذي تمثله الدولة لم يعد قادرا على إشباعها لذلك يتوجه الأفراد نحو فواعل آخرين[5].

وفي الأخير اعتقد أن الكلام في موضوع تعددية الفواعل دون التوقف عند إسهامات **روزنو** و'J.Rosenau' يبقى ناقصا، فـ**روزنو** يؤكد انه يجب التركيز اليوم أكثر على دراسة السياسة ما بعد الدولية "internationale post" وهي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه Turbulence " in world politics" [6] حيث أشار فيه إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشا مع اتفاقية **وستفاليا** "wastphalia" و المحكوم بثلاثة مبادئ أساسية هي :

1- مبدأ السيادة.

2- مبدأ المساواة بين الدول.

3- مبدأ عدم التدخل.

معتمدا في تحليله هذا على ظاهرتين أساسيتين هما:

1-تضاعف وتزايد الفواعل من خارج إطار السيادة "Sovereignety free" .

2- انتشار وتشتت الهويات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الولاء اتجاه الدول.

وهو ما نتج عنه حركة تفكك" Fragmentation" يقابلها بداية تبلور هوية عالمية للنوع الإنساني. ما يميز العالم ما بعد الوستفالي حسب **روزنو** هو انه ضحية للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها و التي تعبر عن وجود ثلاثة أزمات هي:

1-أزمة السيادة: فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار.

2-أزمة متعلقة بالإقليم "territorialité" فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة.

3- أزمة سلطة: تعدد الفواعل و تنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر.

ويذهب **روزنو** في كتابه إلى محاولة البحث عن منطق لهذا الاضطراب وحاول الكشف عن معايير داخل الفوضى نفسها كالأتي:

1- **معيار السياسة الجزئية** " Micro – politique": وهو كما يرى الأكثر أهمية ويظم أربعة أبعاد للعلاقة فرد / سياسة دولية هي:

- الشعور بالولاء لدى الأفراد اتجاه الجماعة التي ينتمون لها (الدولة).
- سلوكات الخضوع و الإذعان لدى الأفراد في مواجهة من بيدهم السلطة.
- صلاحية وقدرة تحليل السياسة الدولية بالنسبة للأفراد: فالأفراد أصبحوا يوما بعد يوم أكثر إطلاعا، فهم إذن قادرون على مناقشة السياسة الدولية.
- قدرة تفاعل الأفراد وتأثرهم بالظواهر الدولية.

هذه الأبعاد الأربعة أدت إلى صعوبة الحكم "difficile de gouverner"

2- **معيار السياسة الكلية** Macro- politique/structurel: يرى **روزنو** أن المجتمع العالمي مخترق من حركات متعددة المراكز ومن هنا تكمن أهمية الفواعل الجدد دون سيادة وهي:

- من تحت: مجموعات المصالح
- من فوق: النظام الدولي

إذن الدول أصبحت مسئولة ولا تملك وسيلة عمل، وعليه فان تحليل السياسة الدولية كسياسة دولاتية Interétatique أصبح غير صالح.

3- **المعيار العلائقي أو الترابطي:** اضطربت علاقات السلطة/الأفراد هي الأخرى لذلك وكما يرى **روزنو** نحن نعيش في عالم ثنائي مقسم إلى:

- عالم دولاتي étatique كلاسيكي.
- عالم ما بعد وستفالي .

هذا التقسيم لن يستمر بل ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يقول: " السائح و الإرهابي Le touriste et le terroriste شخصيتان ترمزان للمرحلة التي يدرسها ، وممكن أن تكونا حفار قبر للدولة .

طروحات روزنو هذه في الحقيقة هي استمرار للتصورات التي طرحها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي حول الحاكمية أو الحكم العالمي والتي تركز على مفهوم السلطة معرفة بشكل خاص بالسوق أو القطاع المعنى وهي ليست محددة مسبقا ولا تقترح تراتبية معينة، بل تظهر من خلال العلاقات بين مختلف المعنيين. إن التزاوج الحاصل بين العولمة والمحلية تشجع بروز قوى جديدة داخل المجتمع الدولي أنتجت بدورها مسار مزدوج: التكامل / التفكك، ساهم في تفكك السلطة بين المستوى العالمي، الوطني وتحت الوطني.

مقاربة روزنو تسلط الضوء على الحكم العالمي ذو خصوصية معقدة تكمن في تعددية الفاعلين في مجال يتطور ويتحول بشكل مستمر ودائم، الفواعل الأساسيون فيه هم دوائر السلطة وليس الدول بحيث كل دائرة تمارس سلطتها بطريقتها الخاصة.

والعلاقات بين **الدوائر** Intersphérique ليست بالضرورة تراتبية فداخل كل دائرة الفواعل الأكثر قوة يفرضون إرادتهم، وهكذا فهي حاكمية بين حاجات مختلف الفواعل والتي تسمح لواحد منهم الحصول على رضا الآخرين وليس ضرورة دستورية تعطي السلطة العليا حصريا للدول و الحكومات الوطنية.

أمام هذا العدد الكبير و المتنوع من الفاعلين تحت القوميين وفوق القوميين والذين يسعون

جميعا إلى التسلل إلى رقعة السياسة الخارجية فقد نقع كما يقول **مارسل مارل** تحت إغراء القول بان وظيفة الدولة تنحصر بالتحديد في لعب دور الحكم بين هذه المصالح و الاتجاهات المتعارضة لتحديد الخط المشترك والموجه fil conducteur وصياغة الإجابة على التحديات ويمثل هذا الوضع ما يجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية ولكنه لا يتم عمليا على هذا النحو [7]، فالتحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل السياسي الذي يفرض إطار للتفكير المتجانس الموحد، هيمنة السياسي و أوليته أصبحت اليوم مشكوك فيها من طرف قدرات وإمكانات باقي الفواعل الذين بإمكانهم فرض منطقهم الخاص للعمل.

ثانيا: كثافة وتسارع التدفقات الفوق و تحت قومية

إن انفتاح المجتمعات و الاقتصاديات ساهم بداية في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة و أولويتها فالمجال السياسي يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، و كذا التداخل المتصاعد يوم بعد يوم لشبكات الاتصال و المعلومات، بالإضافة إلى تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول، فإلى جانب العلاقات الدولاتية تتطور علاقات عبر قومية Transnational تتجاوز رقابة الدول أدت إلى نتيجتين اثنتين:

اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية و بالمقابل لها يتحدد باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية) هؤلاء الفواعل تم اعتبارهم في السابق ثانويين ولم يكن بمقدورهم التشكيك في أولية الدولة و أولويتها، لكن اليوم أصبح من المسلم به أنهم يمتلكون عدد كبير من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدولة.

أدوات تنظيم الحياة الدولية كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التأهيل المتزايد للفواعل من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى لذلك نلاحظ أن الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، مسالة الأمن و الاستراتيجية...) والمجالات الدنيا اليومية أين تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات أخرى و طرق مغايرة للتفكير بدا يتراجع و يزول.

إذن نحن اليوم بصدد منطق جديد يختلف تماما عن المنطق الآروني الذي يرى كما كتب

Raymond Aron نفسه "أن العلاقة الدولية تبرز في وبواسطة سلوكات معينة ومحددة، تصدر عن شخصيات رمزية هي الدبلوماسي و الجندي... السفير والجندي يعيشان و يمثلان العلاقات الدولية "[8]، وبحسب هذا المنطق فان كل الدول تبحث عن نفس الأهداف المعرفة بالقوة و الأمن، ولتحقيق ذلك تضبط سلوكها إزاء بعضها البعض بتوظيف وسيلتين مشتركتين هما: الدبلوماسية والقوة. وبالنسبة لهذا المنطق دائما فان أي دولة حرة في الاعتماد على دبلوماسيها أو عسكرييها لمواجهة أي وضعية ما، واختيار الأسلوب والوسائل محكوم فقط بالظروف ليس إلا، لأن الدبلوماسية والحرب ليس من طبيعة مختلفة فكلاهما مجرد أدوات في خدمة المصلحة الوطنية، وهذا بالضبط ما يسميه **آرون** (السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي) الذي يكون هدفه الأخير محاولة عقلنة القرارات المتخذة.

بالنسبة للتعدديين الواقع أكثر تعقيدا بسبب تعدد الفواعل وكثافة وتسارع التدفقات في الساحة الدولية، فوجود عدد متزايد من الروابط الفوق قومية في مجالات متنوعة مثل (الاتصالات، التجارة، المال...) سمح بفتح نقاشات ساخنة حول تحليل السياسة الخارجية المجال الذي كان سابقا حكرا على رؤساء الدول و الدبلوماسيين.

إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توفر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروري وعليه يؤكد هؤلاء على أن الفعل الدولي إذا أراد لنفسه أن يكون فعالا ومتماسكا يجب أن لا يحصر نفسه اليوم في الإطار الضيق للميدان الدبلوماسي والاستراتيجي **(ريمون ارون)** لأن المعارك تدور وبنفس الشراسة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة ولهذا السبب يتعين أن نضيف إلى قائمة الوجوه التي كانت تكفي فيما مضى لتجسيد الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية والتي ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب قائمة أخرى تضم الخبير الاقتصادي والفني والديني والثقافي والمالي.

كما يبرز اليوم بشكل لافت التشكيك في التفرقة بين ما هو عام "Public" وما هو خاص "Privé" ففي المفهوم التقليدي تحتكر السلطات السياسية النشاط الخارجي وإذا كانت هذه القاعدة لا تزال إلى حد ما سارية إلا أن فحص عملية الممارسة يؤدي إلى نتائج مختلفة، فقد خلقت نشاطات الشركات متعددة الجنسية بالفعل بؤر سلطة قادرة على منافسة مبادرات الدول ولكن حتى داخل الدول يمكن أن يكون للقرارات التي يتخذها مقاول تأثير على مستوى الإنتاج وعلى توازن ميزان المدفوعات كما يؤدي ضغط النقابات العمالية حتما من اجل رفع الأجور أو خفض ساعات العمل

إلى التأثير على أسعار المنتجات أو على توازن الميزانية، وفي كلتا الحالتين فان الاستجابة إلى هذه المطالب يمكن أن تضعف من الوضع التنافسي للدولة على الصعيد الخارجي. وعلى الرغم من استمرار وجود ميدان خاص تكون فيه القرارات الرئيسية حكرا أو مقصورة على السلطات العامة العليا فان المبادلات الدولية و التي تشكل النواة اليومية للعلاقات الدولية ترتكز إلى حد كبير على المبادرات الخاصة وعلى الضغط الذي تمارسه هذه المبادرات على السلطة السياسية.

لقد اقتصرت في السابق دراسة الدبلوماسية على البحث في التدفقات الصادرة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن الدول، أو بمعنى أدق عن الحكومات التي يفترض أنها تمثل هذه الدول على المسرح الدولي ولم تتعرض إلى جملة التدفقات التي تشكل العلاقات الدولية اليوم، إذ انه يوجد في إطار ما نطلق عليه العلاقات الدولية عدد من التدفقات يخرج بدرجة أو بأخرى عن نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية، وهذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لانتقال الأفراد ورؤوس الأموال أو البضائع أو الأفكار ومن المؤكد أن الحكومات لا تقف موقف المتفرج بالنسبة لحركة هذه التدفقات التي من الأكيد أن تؤثر على توازن اقتصادها أو على قوة عملتها أو جوهر الاتفاق الوطني القائم، لكن الحكومات عادة ما تعجز عن اخذ زمام المبادرة في مثل هذه الأمور و تكتفي بردود الفعل في مواجهة مبادرات تأتي من جانب الجماعات التي تتحرك من تلقاء نفسها لتحقيق أهداف خاصة بها، هذا النوع من التدفقات هو الذي يطلق عليه كما اشرنا سابقا وصف عبر قومي Transnational.

ثالثا: التحول في وظائف الدبلوماسية في ظل الوضع الراهن ؟

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرا عميقا إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبقى منها سوى مغزاها الرمزي فقد أصبحت المهام الثلاث التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أي مضمون حقيقي، فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، إذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى وجود وسائل الاتصال العديدة والتي يمكن استخدامها في إجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.

ولم يختف الدور الإعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما ولكنه أجبر على التغير إذ عادة ما يتم تداول الأخبار بشكل فردي عن طريق وسائل الإعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها، وبالتالي فلا يبقى لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة والتي لم

تعرف بعد، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التي تم نشرها بالفعل وفي هذا الإطار فعادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق السبق على الدبلوماسيون، أما فيما يتعلق بالتفاوض فنجد أن هذه الوظيفة نقلت بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكلة إلى السفارات حيث يقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة. وعلى العكس من ذلك نجد أن الوظيفة الرابعة قد تطورت تطورا ملموسا مما يقطع بتنوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية، فقد تطورت الخدمات التجارية و المالية و الثقافية و الاجتماعية تطورا ملموسا في السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت، حيث عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي إلى شيء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري [9] .

والواقع أن الشبكة الدبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم في وسائل الاتصال، لكن ذلك لا يعني أنها قد أصبحت من مخلفات الماضي، فالدبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم تختف و لكنها تتم الآن على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين.

الخاتمة:

عموما يمكن أن نسجل في الأخير النقاط التالية:

1- ساهم تطور وسائل الاتصال و المواصلات في تقليص الدور السياسي للدبلوماسيين لصالح اللقاءات المباشرة بين المسؤولين السياسيين (تضاعف الزيارات الرسمية، مؤتمرات القمة، إنشاء خطوط اتصال مباشرة بين المسؤولين (الخط الأحمر)، و هو ما خلق دبلوماسية مباشرة بين قادة الدول و الحكومات التي أدت إلى تقليص وظيفة الوساطة للدبلوماسيين.

2- أصبح الرأي العام معيار أساسي و له وزنه في أي مفاوضات والتي أصبحت تجري تحت مراقبة أجهزة الإعلام. ولهذا فإن إمكانيات الرأي العام في التعبير تتضاعف يوما بعد يوم (المنتديات التي تجمع المنظمات غير الحكومية " ONG") الأمر الذي نتج عنه بروز دبلوماسية خضراء ساهمت في إحداث تحول في المناهج التقليدية للحوار بين الدول، بالتوازي كذلك وتحت تأثير دخول فاعلين جدد برزت دبلوماسية حقوق الإنسان"Diplomatie des droits de l'homme".

3 – ساهم إنشاء منظمات دولية وظيفية مختلفة بدوره في بروز متدخلين جدد (متخصصين، تقنيين...) يعملون في مجلات مختلفة (التغذية، الصحة، الاتصالات، الثقافة، التجارة ...) هذه المنظمات خلقت دبلوماسية فنية أو تقنية يمارسها مختصون تكوينهم ليس فقط إداري أو سياسي.

4 – تحولت وظيفة ترقية الدبلوماسية مع تعدد المصالح و الفواعل إلى تدخل الدول في المجالات الجديدة، فإذا كانت الدبلوماسية في السابق تقتصر على العلاقات السياسية، وفي بعض

الأحيان الثقافية. فإن الدبلوماسية المعاصرة مطلوب منها لعب دور أساسي في المبادلات الاقتصادية سواء على مستوى قادة الدول (الذين يوظفون تدخلاتهم لتوقيع اتفاقيات كبرى)، أو حتى الدبلوماسيين الذين يلعبون دور الوسيط الإعلامي للمصدرين.

لقد أصبح للدبلوماسية بعد اقتصادي سيادي يتجاوز البعد السياسي في أحايين كثيرة.

الهوامش:

1- مارسيل مارل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي ط: 1986 القاهرة، ص 328 .

2- المرجع السابق، ص332.

3- D.Held, A.Mc Grew , Global Transformations, polity press 2003.

4- J.Nye, R.Keohane; Transnational relation and world politics, Cambridge(Mass), Harvard University press 1972.

5- John.W.Burton; World Society , Cambridge University press 1972.

6- James N.Rosenau; Turbulence in world politics, A Theory of change and continuity, Princeton University 1990.

7- مارسيل مارل: مرجع سابق ، ص332.

8- Jean-Jacques Roche ; Relations internationales, L.G.D.J, Paris 1999 , p115.

9- مارسيل مارل: مرجع سابق، ص 203.